الأمم المتحدة

A/75/576

الجمعية العامة

Distr.: General
4 November 2020
Arabic
Original: Spanish

الدورة الخامسة والسبعون

البند 46 من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الصحفي الصادر عن وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لرفع العلم الأرجنتيني أول مرة في جزر مالفيناس، التي سيتم إحياؤها في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 46 من جدول الأعمال، المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) ماريا ديل كارمن **سكيف**

السفيرة والممثلة الدائمة

111120 101120 20-14702 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

1820-2020: الذكرى المئوية الثانية لرفع العلم الأرجنتيني أول مرة في جزر مالفيناس

[الأصل: بالإسبانية]

يصادف اليوم، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الذكرى المئوية الثانية لرفع العلم الأرجنتيني أول مرة في جزر مالفيناس.

ومنذ بداية وجود الأرجنتين كدولة مستقلة في عام 1810، دأبت على ممارسة ولايتها على الأراضي الشاسعة التي كانت حتى ذلك الحين تحت إدارة إسبانيا، بما فيها جزر مالفيناس، حيث سنّت تشريعات وأنشأت هياكل قانونية وإدارية بسبل منها تعزيز تنمية الأنشطة التجارية، وتنظيم استغلال الموارد، وتوزيع الأراضي، وتوطين السكان في تلك الجزر.

وتحقيقا لتلك الغاية، في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1820، استولى ديفيد جويت، العقيد في البحرية الأرجنتينية، على جزر مالفيناس رسميا باسم مقاطعات ريو دي لا بلاتا المتحدة. وفي احتفال عام أمام قباطنة وأطقم سفن مختلف البلدان الراسية في بويرتو سوليداد، رفع العقيد جويت العلم الأرجنتيني، وأطلق 21 طلقة مدفعية، وتلا بيانا أعلن فيه، من بين أمور أخرى، أن سلطات بوينس آيرس قررت وضع حد للصيد غير المقيد للثدييات البحرية.

وكان الاستيلاء الفعلي على جزر مالفيناس إجراء رسميا وعلنيا أثبت أن الأرجنتين تمارس السيادة عليها بالفعل. وتم الإبلاغ بذلك على نطاق واسع في أمريكا وأوروبا، ولم تعترض عليه المملكة المتحدة أو أي دولة أجنبية أخرى.

وكان ذلك الحدث أحد الإجراءات العديدة التي اتخذتها الدولة الأرجنتينية الفتية، والتي تثبت استمرار احتلالها الفعلي لجزر مالفيناس وممارستها للسيادة الموروثة عن إسبانيا، والتي تُوجت بإنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس والجزر المتاخمة لكيب هورن في المحيط الأطلسي في عام 1829.

وتوقفت تلك الممارسة الفعلية للسيادة في 3 كانون الثاني/يناير 1833، عندما استحوذت المملكة المتحدة على تلك الجزر وقامت بطرد السلطات الأرجنتينية الشرعية وتهجير السكان الذين كانوا يعيشون هناك، منتهكة بذلك السلامة الإقليمية لبلدنا. وتم الاحتجاج فورا على ذلك الفعل الذي استُخدمت فيه القوة، واستمر الاحتجاج عليه منذ ذلك الحين، ولم تقبله أي حكومة من حكومات الأرجنتين أبدا. ومنذ ذلك التاريخ، وحتى اليوم، باتت تلك الجزر محل نزاع على السيادة مع المملكة المتحدة، اعترفت به الأمم المتحدة بالقرار 2065 (د-20)، الذي اتخذته الجمعية العامة.

وعملا بذلك القرار، تفاوض البَلَدان لمدة 16 عاما ابتداء من عام 1966 في محاولة لحل النزاع على السيادة. وعلى الرغم من الدعوات التي لا حصر لها التي وجهتها الأرجنتين والنداءات الصادرة عن الأمم المتحدة، ترفض المملكة المتحدة بصورة منهجية استئناف المفاوضات على السيادة. وقد أُعيد التأكيد على ضرورة استئناف المفاوضات الثنائية فوراً في 10 من قرارات الجمعية العامة و 38 من قرارات لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وأعاد المجتمع الدولي تأكيد ذلك في العديد

من الإعلانات الصادرة في المحافل المتعددة الأطراف، من قبيل منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة الـ 77 والصين، ومؤتمرات القمة الأيبيرية – الأمريكية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، وبرلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، ومؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، ومؤتمر قمة البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية.

وإن استعادة الممارسة الكاملة لسيادتنا على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، بشكل يحترم أسلوب حياة سكانها ويتفق مع القانون الدولي، يشكل هدفا دائما للشعب الأرجنتيني لا يمكن التخلي عنه، على نحو ما ورد النص عليه في أول بند انتقالي من الدستور الأرجنتيني.

وفي الذكرى المئوية الثانية لحيازتها ملكية جزر مالفيناس، تعيد جمهورية الأرجنتين مرة أخرى تأكيد حقوقها في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وكذلك تصميمها الراسخ على استئناف المفاوضات على السيادة مع المملكة المتحدة على وجه السرعة بغية إيجاد حل نهائي لهذا الوضع الاستعماري الذي عفا عليه الزمن.